التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة–واقع وآفاق–"دراسة تحليلية مقارنة"

Arab economic integration in light of the challenges of globalization - Reality and prospects - Analytical study

ط د. بن عدة عبد القادر[1]
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان – الجزائر
aekben67@hotmail.fr

أ.د.يوسفي رشيد
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – الجزائر
Youcefi20022002@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/03/03 تاريخ القبول: 2021/03/27 تاريخ النشر: 2021/06/24

الملخص:

يطرح التكتل الاقتصادي العربي كواقع أفرزه نظام التكتلات الاقتصادية العالمية في إطار العولمة، رغم أن فكرة التكامل الاقتصادي العربي تعتبر قديمة نسبيا مقارنة بالتكتلات الاقتصادية التي ظهرت حديثا، حيث بدأ ذلك بعقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لجامعة الدول العربية عام 1950 والتي انبثق عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، تلتها عدة معاهدات، مما أدى الى زيادة الطموح الى تحقيق التكامل الاقتصادي والصناعي بين الدول العربية لمواجهة تحديات التكتلات العالمية وتقليص فجوة التبعية الغذائية والتكنولوجية في العالم العربي.

سنحاول في هذا العمل الوقوف عند تقصي بعض الحقائق المتعلقة بمعوقات العمل العربي المشترك والانسداد الذي وصل إليه العرب في مسيرتهم التكاملية منذ ما يزيد عن 40 سنة، والإخفاقات التي لازمتها، كما نعرج بالمقابل على أهم المقومات التي يتمتع بها الوطن العربي والتي ترشحه لأن يكون تكتل كبير له وزنه في التكتلات الأخرى ، مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : تكتل الاقتصادي عربي، عولمة اقتصادية،تكامل اقتصادي،تعاون الاقتصادي،تبعية اقتصادية

Abstract :

The Arab economic bloc is presented as a reality produced by the system of global economic blocs in the context of globalization, Although the idea of Arab economic integration is considered relatively old compared to the recent economic blocs,
This began with the conclusion of the Mutual Defense and Economic Cooperation Treaty of the Arab League in 1950, from which the Arab Economic and Social Council emerged, followed by several treaties,

This led to an increase in ambition to achieve economic and industrial integration among Arab countries to meet the challenges of global blocs and reduce the food and technological dependency gap in the Arab world.

In this work, we will try to stand up to the investigation of some facts related to the obstacles to joint Arab action and the blockage that the Arabs have reached in their integrative march for more than 40 years and the failures that have accompanied it, and we will, on the other hand, refer to the most important components that the Arab world enjoys and which nominate it to be a large bloc for it. It weighed in on other blocs, with the European Union's experience being presented as a pioneer in the field of economic integration.

Key words: *Arab economic bloc - economic globalization - economic integration - economic cooperation - economic dependency.*

[1]**لمؤلف المرسل** : بن عدة عبد القادر aekben67@hotmail.fr

مقدمة:

إن أسباب قيام التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة تختلف نسبيا عن تلك الخاصة بالدول النامية بما فيها الدول العربية ، فالدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي في أوروبا مثلا، يرجع إلى ضرورة إزالة قيود التجارة والمدفوعات الخارجية التي أدت الى انخفاض حجم التجارة بين تلك الدول رغم زيادة الإنتاج، أما الدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية هو زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم السوق.

في الواقع أن أوروبا نجحت في تقديم نموذج رائد للاندماج والتكامل الاقتصادي ، مقابل ذلك تعثر العرب في تحقيق التكامل الاقتصادي رغم المقومات التي تتوفر عليها الدول العربية، فحجم التجارة العربية البينية مازال ضئيلا يتراوح بين 7 % و8% من مجموع التجارة الخارجية للدول العربية .

إن الدول العربية تواجه تحديات العولمة المتمثلة في: تحرير التجارة الدولية، تدويل الإنتاج وازدياد قوة التكتلات الاقتصادية العملاقة كالاتحاد الأوروبي والنافتا وغيرها.

انطلاقا من ذلك يمكن طرح **الإشكالية** التالية:

ما مدى استفادة الدول العربية من تجارب التكامل الاقتصادي في العالم لمواجهة تحديات العولمة؟

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

أ- لماذا نجحت أوروبا بإيجاد صيغة تكاملية اتحادية، في حين تعثر العرب في تطوير مؤسسات العمل المشترك وفي مقدمتها الجامعة العربية؟ فوحدة السوق والمصالح كانت مدخلا مناسبا في أوروبا، فلماذا لا تكون كذلك في الوطن العربي؟

ب- هل يمكن استفادة الدول العربية من تجربة الاتحاد الأوروبي وكيف ذلك؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ندرج **الفرضيات** التالية:

أ- تعثر العرب بسبب الافتقار إلى آليات تنفيذية من جهة، وبسبب طبيعة الاقتصاديات العربية وغياب الإرادة السياسية الصادقة من جهة أخرى، وذلك رغم المقومات التي تتوفر عليها الدول العربية.

ب- نعم يمكن الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي للدور الهام الذي لعبته الآليات المؤسسية والإدارية في إنجاح تجربة الاتحاد وفي تنظيمه والسلطة الإلزامية التي يملكها في التنسيق والرقابة على الاتفاقيات المنعقدة التي يباشرها ، والدعم المالي والتقني الذي يقدمه الاتحاد للدول الأعضاء.

أهداف الدراسة:

أ-الوقوف عند تقصي بعض الحقائق المتعلقة بمعوقات العمل العربي المشترك والانسداد الذي وصل إليه العرب في مسيرتهم التكاملية منذ ما يزيد عن 40 سنة والإخفاقات التي لازمتها.

ب-التطرق لأهم المقومات التي يتمتع بها الوطن العربي والتي ترشحه لأن يكون تكتل كبير له وزنه في التكتلات الأخرى.

ت- عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها انطلاقا مما يأتي:

أ-المكانة التي أصبح يحتلها موضوع الاندماج في الاقتصاد العالمي خصوصا بالنسبة للدول النامية والعربية ومنها الجزائر،والتي تحاول اللحاق بركب العولمة والتكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي.

ب-ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة جدا على طريق الوحدة الاقتصادية العربية أو إقامة مشروع تكامل اقتصادي عربي كما تطمح إليه جميع الدول العربية في حين أن لكثير من الدول العربية وخاصة المتوسطية التزامات ناتجة عن توقيعها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي سعت من خلالها للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج فيه، وهذا ما يطرح إشكالات عديدة حول إمكانية التوفيق بين هذين المسلكين المختلفين في عدة جوانب.

منهج الدراسة:

من اجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله الى الاجابة على أهم تساؤلات الإشكالية .

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال التطرق الى المحاور الآتية:

أولا-: التكامل من حيث المفهوم والأشكال أو المراحل.

ثانيا-:تطور مشاريع التكامل الاقتصادي.

ثالثا-:مقارنة بين التجربتين و التحديات القائمة.

أولا- التكامل من حيث المفهوم والأشكال أو المراحل:

1-مفهوم التكامل الاقتصادي:

"التكامل الاقتصادي هو عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة ، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة و تدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء "[1].

أو يقصد به "جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية"

2-أشكال(مراحل)التكامل الاقتصادي:

يلاحظ من التعريف تعدد أشكال(مراحل) التكامل الاقتصادي المتمثلة في:

النظام التفضيلي-المشروعات المشتركة-منطقة التجارة الحرة-الاتحاد الجمركي-السوق المشتركة-التكامل الاقتصادي"[2]

والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 01: درجات التكامل الاقتصادي

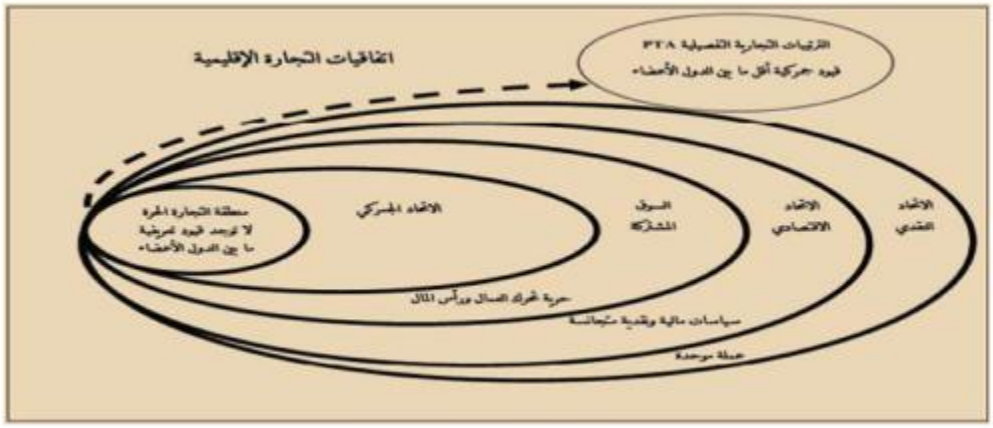

المصدر: منشورات جسر التنمية: " **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، ع 81، السنة الثامنة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة عربية مستقلة، مارس 2009، ص 09.

وفي ما يلي شرح موجز لهذه المراحل (الأشكال):

أ-منطقة التجارة الحرة:

"هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر،ويتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على المبادلات التجارية بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي لدى الدول الأعضاء في هذا التكتل[3]

ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية" E.F.T.A[4] " وهي أضيق أشكال التكتل، وتستند الى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية في العلاقات التجارية في ما بينها دون أن يمتد ذلك الى العلاقة الجمركية مع الدول خارج التكتل"[5]

ب-الاتحاد الجمركي:

" يقصد به معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، وعادة ما تكون اقتصاديات البلدان الشركاء متشابهة بما فيه الكفاية بهدف تحقيق هيكلة للاقتصاديات التي تتبع عملية التكامل[6]"

أو هو" تنسيق السياسات الخاصة بالتعريفة الجمركية في العلاقات التجارية مع الدول خارج نطاق الاتحاد، وتضييق العقبات الجمركية أو إلغاءها في وجه التجارة الداخلية بين دول التكتل"

ت-السوق المشتركة:

تعمل على إزالة العوائق أمام المبادلات التجارية بين أعضاءها، كما تقر تعريفة جمركية خارجية مشتركة، وتتمتع بحرية حركة السلع والخدمات وحركة الأشخاص ورؤوس الأموال ويعتبر السوق المشتركة الجنوبية "Mercosur" والسوق الأوروبية المشتركة كأمثلة عن السوق المشتركة.

ث-الاتحاد الاقتصادي: يمثل النمط الأرقى حيث يتم فيه ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة ،

فضلا عن إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية، يشمل كذلك تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدول الأعضاء بهدف إقامة هيكل اقتصادي متكامل وموحد بين الأعضاء.

ج-الاتحاد النقدي:

يعرفه "فريدز ماكلوب" على أنه اتحاد الترتيبات التي تشمل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء، والتكامل النقدي كما في الشكل السابق، يعد من أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي.

ثانيا: تطور مشاريع التكامل الاقتصادي:

1-تطور مشروع الاتحاد الأوروبي:

إن أصول فكرة الاتحاد الأوروبي عميقة تاريخيا، إلا أن الموضوع بدأ يأخذ أبعاده الجدية والجديدة بعيدة عن استخدام القوة بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (O .E . E . C) التي لم يكتب لها النجاح لأنها حصرت مهماتها في تطبيق بنود مشروع «مارشال» (1947) القاضي بتقديم قروض ومساعدات لإعادة إعمار أوروبا.

ونتيجة لذلك عادت المفاوضات حول منهج الاتحاد الأوروبي، وأفضت إلى حل وسط يقضي بتشكيل مجلس وزراء أوروبي عرف ب "مجلس أوروبا"، The Council of Europe، وذلك في ماي 1949 وقعت عليه عشر دول هي فرنسا وبريطانيا ودول البنيلوكس الثلاث (هولندا – بلجيكا – لوكسمبورغ) إضافة إلى ايرلندا والدانمرك والسويد والنرويج وإيطاليا.

هذه التجربة شبيهة في بنيتها بتجربة جامعة الدول العربية لطبيعتها الاستشارية. لكن الفارق أن رواد الاتحاد الأوروبي لم يقفوا عندها، بل بادروا باتجاه اختراق الجمود، وتمثل هذا، بعيدا عن المشاركة البريطانية والاسكندنافية، في إنشاء المجمع الأوروبي للفحم والصلب " . S . C E. C "والذي تألف من ست(6) دول هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنيلوكس الثلاث، وذلك نتيجة عملية لمشروع «روبرت شومان، الذي أقر في 18أفريل 1951، حيث أصبح أول تجربة قائمة للتكامل الاقتصادي، فأنشئت له سلطة عليا ومجلس وزراء وجمعية برلمانية ومحكمة العدل لحل المنازعات.

يمكن القول إن مشروع شومان قد استطاع أن يضع بداية حقيقية للتعايش الألماني الفرنسي بعد صراع استمر سنوات وعقود، وذلك عن طريق إزالة بعض الهواجس الألمانية من أمام الفرنسيين، بوضع صناعة الفحم والصلب في ألمانيا، وهي أساس الصناعات العسكرية، تحت وصاية دولية[7].

بعد ذلك جاءت مبادرة دول البنيلوكس الثلاث الداعية إلى إنشاء سوق مشتركة والتي تقوم على توسيع التجربة الناجحة لمجمع الحديد والصلب لكي تشمل مجالات اقتصادية أخرى تكفل قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد صادقت عليها البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في 20 مارس 1907 بعد أن رفضت بريطانيا أن تواكب هذه التجربة والتي قامت بإنشاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (. F . E .T . A)، التي ضمت النرويج والسويد والدانمرك والنمسا وسويسرا، وذلك عام 1959 إثر توقيع اتفاقية استكهولم، وبذلك أصبحت

هناك كتلتان اقتصاديتان في أوروبا. لكن لم يستمر الأمر على هذه الصورة، ذلك أن الجماعة الأوروبية وعلى رغم لحظات التوتر والعقبات الكبيرة استطاعت أن تتطور من الداخل بإدماج مؤسساتها الثلاث (الجماعة الاقتصادية – الفحم والصلب – الطاقة الذرية) في مؤسسة واحدة عام 1962. وفي شهر جويلية 1968 تم استكمال الاتحاد الجمركي، ونجحت دول السوق بتكوين سياسة زراعية مشتركة.

هذه التطورات أعادت من جديد الرغبة البريطانية في دخول السوق، الأمر الذي لم يتحقق إلا عام 1972، حيث دخلت بريطانيا ومعها الدانمرك وإيرلندا، ثم انضمت اليونان عام 1981، وبعدها اسبانيا والبرتغال عام 1986، ثم النمسا والسويد وفنلندا عام 1990، وسبق هذا تطوير وسعي مستمر لإنشاء نظام نقدي أوروبي إلى أن تحققت في عام 1990 المرحلة الأولى من الوحدة النقدية برفع القيود عن حركة رؤوس الأموال وتعزيز التنسيق الاقتصادي بين حكومات الدول الأعضاء والتعاون بين المصارف المركزية، وفي شهر ديسمبر 1991 أنشئت معاهدة الاتحاد الأوروبي، (ماستريخت)، والتزمت الدول الأعضاء التثبيت النهائي لأسعار الصرف وصولا إلى اعتماد العملة الموحدة بحلول عام 1999، وذلك على الرغم من الرفض البريطاني، وثم الانسحاب الدانمركي إثر الاستفتاء الشعبي الذي لم يكن لصالح المعاهدة، إلا بعد أن عدل النص عام 1992 بما يتيح لبلادهم البقاء خارج الوحدة النقدية.

وبدأت عام 1994 المرحلة الثانية للوحدة النقدية، وتم انشاء المعهد المالي الأوروبي تمهيدا لإنشاء المصرف المركزي.

وفي شهر ماي 1998 اختيرت في بروكسل الدول الإحدى عشرة المؤهلة لاعتماد اليورو، كعملة أوروبية موحدة مع مطلع 1999 وهي: ألمانيا – فرنسا – ايطاليا – اسبانيا – فنلندا – هولندا – النمسا – بلجيكا – لوكسمبورغ – البرتغال – ايرلندا، واختارت الدانمرك وبريطانيا التريث في خوض هذه المغامرة. أما اليونان فقد غابت لأنها لم تستطع أن توفر الشروط، وحاولت مجددا عام 2002.

ومما لا شك فيه أن هذه الوقائع ستجعل أوروبا الموحدة السوق الأكبر في العالم والقوة الاقتصادية الأعظم.

هل كان بالإمكان التنبؤ بما سيحدث مستقبلا في تلك الفترة؟ ثمة تجربتان متعاكستان: الأولى تتمثل بأن الدولار كان ولا يزال عامل وحدة بين الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا يمكن ان تكون القوة العظمى في العالم لو كان لديها خمسون عملة في خمسين ولاية. المثال النقيض الثاني ان الاقتصاد الألماني والمارك دفع ثمنا باهظا لتوحيد الألمانيتين عام 1990. فقد ورث الشطر الغربي تركة ثقيلة وتحمل مسؤولية 17 مليون ألماني شرقي تحول كثيرون منهم إلى بطالين يستفيدون من الضرائب التي يدفعها أشقاؤهم الغربيون.

2-تقييم مسببات النجاح :

يمكن تلخيص أسس هذا النجاح بالاتي:

أ- إنها اعتمدت التدرج والاستمرارية التي لم تعرقلها أية عقبات، بل كانت تحفزها دائما للبحث عن حلول ومداخل جديدة.

ب – إنها استندت إلى رضاء شعبي ومشاركة ديمقراطية، وبالتالي لم تفرض بشكل فوقي.

ت – ان الدول اعترفت بكيانات وحدود بعضها، وتوقفت الأطماع عند الحدود التي رسمتها نتائج الحرب العالمية الثانية.

ث- أن إخفاق خطوات التوحيد السياسي والأمني لم يحبط من عزيمة رواد التوحيد بل حفزهم على فتح المدخل الاقتصادي.

ج- أثبتت التجربة قدرة عالية على التوسع والاستيعاب، وخلال فترة قياسية ارتفع العدد من 6 دول إلى 15 دولة. فقد كانت مرحلة التأهيل» للأعضاء الجدد تجربة ناجحة للقضاء على الفوارق بين هذه الدول، كذلك لم يتعارض وجود تجمعات أخرى إلى جانب السوق المشتركة مع مبدأ التكامل، فبعضها كان أضيق نطاقا كمجموعة البنيلوكس، والبعض الآخر أكثر اتساعا كمنطقة التجارة الحرة [8]

ح- اعتمدت أساليب متطورة في مواجهة المشاكل المستجدة، منها حصر المشكلات، والسعي إلى توحيد المعايير تجاهها، والتنسيق بين الدول لمنع التضارب والتناقض، وإتباع السياسة التدرجية والمراحل الزمنية للسماح بالتكيف مع السياسات الجديدة، وأخيرا الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من إتباع سياسة جديدة موحدة.

3- تطور مشروعات التكامل والسوق العربية المشتركة:

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية ونالت بعض الدول العربية استقلالها حتى شهدت المنطقة مولد جامعة الدول العربية، والتي ضمت في البداية 7 دول عربية (مصر – سوريا – لبنان – العراق – الأردن – السعودية – اليمن) وذلك في 22 مارس 1945. ثم ما لبثت أن انضمت باقي الدول تباعا.

ارتكزت المبادئ العامة التي شدد عليها ميثاق الجامعة على:

أ- المساواة التامة بين جميع الأعضاء.

ب- المحافظة على سيادتها على أراضيها.

ت- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ث- تسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم جواز اللجوء إلى القوة.

ج-التعاون المتبادل بين الأعضاء في مختلف الميادين.

ح- تعاونها عند وقوع اعتداء عليها أو على إحداها.

أما آلية اتخاذ القرار، فكانت عن طريق مجلس الجامعة، حيث لكل دولة صوت واحد. أما القرارات فتتطلب الإجماع لكي تكون ملزمة للجميع أو بالأكثرية، وعندها لا تكون ملزمة إلا للدول التي تقبلها. وهذا ما جعل من الجامعة جهازا للتنسيق وليس أداة للاتحاد أو التكامل. وبدلا من تعميق النهج التوحيدي، أصبح أمام الجامعة هدف محدد هو: استيعاب الخصوصيات العربية، الأمر الذي شكل مهربا ممتازا من العمل العربي المشترك، وبالتالي كانت الجامعة ولم تزل تمثل ما تريد لها الحكومات العربية أن تكون، ولم تتبلور هوية الجامعة ولم تمتلك مشروعها الخاص بمعزل عن الحكومات[9] .

وعلى رغم هذا نستطيع تلمس أشكال متنوعة للتكامل العربي، عبر اتفاقيات عديدة شملت الشؤون الاقتصادية والشؤون العلمية والثقافية، وأبرز هذه الاتفاقيات:

- إنشاء المجلس الاقتصادي عام 1950، والذي وافق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين الأقطار العربية وإنشاء الاتحاد العربي للمواصلات (عام 1953).

– والإنجاز الأهم تم بعد أربع سنوات بإقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في 1957/06/30 التي أقرت التحرير الكامل للتبادل التجاري وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وبالتالي العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها. وقد تم إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1962 بعضوية ثلاث عشرة دولة عربية فقط، مما عرقل التزام الأعضاء بموجبات السوق العربية المشتركة المعلنة ،ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق الوحدة الثقافية (عام 1964).

– انشاء السوق العربية المشتركة ، ومجلس الطيران المدني ،واتفاقية التعاون لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية (عام 1965).

– إن الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق كانت كثيرة، لم يطبق منها إلا القليل. فهناك العديد من المؤسسات والمنظمات العربية المشتركة مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (عام 1968) الذي يختص بتقديم قروض ميسرة لدعم المشاريع التنموية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (عام 1968). المنظمة العربية للتنمية الزراعية (عام 1970)، واتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية (عام1972)، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (عام 1974)، وصندوق النقد العربي (عام 1975)، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (عام 1976). هذه المؤسسات وغيرها الكثير، تعثرت بسبب الافتقار إلى آليات تنفيذية من جهة، وبسبب طبيعة الاقتصاديات العربية وغياب الإرادة السياسية الصادقة من جهة أخرى.

– انشاء مركز التوثيق والمعلومات (عام 1978)، مجلس الوحدة الاقتصادي (عام 1992).

وقد اعتبر الكثيرون أن السوق العربية المشتركة، بالشكل الذي خرجت فيه، شكلت خطوة إلى الوراء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، ذلك أن التركيز فيها تم على التبادل التجاري أكثر من التكامل، وبالتالي إقامة منطقة حرة للتجارة يجري تنفيذها على مراحل كي تصل إلى اتحاد جمركي يؤدي إلى إزالة القيود على حركة السلع بين الدول الأعضاء وإقامة حاجز جمركي تجاه العالم الخارجي[10]

وعلى الرغم من ازدياد حجم المشروعات العربية المشتركة من 15 مشروعا برأسمال 293 مليون دولار بداية السبعينيات إلى 856 مشروعا برأسمال يقارب 36 مليار دولار عام 1997[11]، بفضل توافر رؤوس الأموال النفطية، وقد توزعت هذه المشاريع في مجال الصناعة التحويلية 28.1 بالمئة)، والصناعات الهندسية (10.5 بالمئة)، وصناعة مواد البناء (17.7 بالمئة)، والصناعات المعدنية (11 بالمئة)، والغذائية (9.4 بالمئة)، إلا أن فعاليتها وتأثيرها في مسيرة التكامل الاقتصادي لم تكن كبيرة، إذ إنها لم تؤد إلى رفع مستوى الترابط العضوي والإنتاجي والتسويقي بين البلدان العربية. فقد أدت سلسلة من المعطيات الاقتصادية العربية المتمثلة في اختلاف نظرتها لأهمية المشروعات المشتركة، بالإضافة إلى الظروف الدولية المتمثلة في استراتيجيات الدول الصناعية، فضلا عن معطيات ذاتية متمثلة في ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل وانخفاض الإنتاجية وعدم القدرة على التسويق والمنافسة، أدت إلى زعزعة ثقة الدول الأعضاء في أهمية بقاء هذه المشاريع. وقد أدى كذلك تردي الأوضاع الاقتصادية في عدد من الدول المستضيفة لها، وعدم قدرتها على الوفاء بديونها لقاء استهلاك منتجات المشاريع المشتركة إلى عزوف الدول الغنية عن تقديم المزيد من المساعدات، مما أدى في النهاية إلى خسارة هذه المشاريع وإغلاق الكثير منها، مثل مصنع تكرير الحديد في البحرين والتابع للشركة العربية للتعدين، والذي تعرض لخسائر جسيمة أدت إلى توقف العمل فيه عام 1986 بعد أن عمل لمدة عام واحد[12]

ويمكن اعتبار قمة عمان في نوفمبر 1980، محطة تشريعية مهمة، إذ أقرت فيها ثلاث وثائق رئيسية تمثلت في ميثاق العمل الاقتصادي العربي، وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية. وهي وثائق تجاوزت التبادل إلى التكامل الاقتصادي الإنتاجي التنموي، إلا أنها افتقرت إلى مبدأ الإلزام، مما أدى إلى تعثرها وجمودها حتى الآن. كذلك أبرمت اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية في1981/02/27 والتي أقرت بوضوح أهمية التكامل الاقتصادي لتعزيز التنمية العربية. وعززت هذه الاتفاقية بأخرى للتجارة الحرة تم التوقيع عليها في فبراير 1997، وهي تتماشى مع أوضاع الأقطار العربية.

ان الوقائع الاقتصادية التكاملية خلال نصف قرن لم تحقق سوى نتائج متواضعة، بسبب الخلل الهيكلي للاقتصاديات العربية واعتمادها الكبير على الخارج، وانخفاض نسبة التجارة البينية والتي تصل في الاتحاد الأوروبي الى 60 بالمائة، وفي النافتا(NAFTA) 30 بالمائة، والآسيان(ASIAN) 40 بالمائة، في حين لا تتجاوز التجارة البينية العربية 7الى 8 بالمائة، لكنها ترتفع لتصل الى ما يقرب 30-34 بالمائة عند استثناء النفط، الأمر الذي يؤكد إمكانية قيام تجارة بينية عربية والبناء على هذه النسبة وتطويرها عند قيام منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة[13]

4- أسباب التعثر والإخفاق:

أ- إن الخلافات السياسية بين الحكومات العربية عطلت إمكانيات العمل المشترك فأطاحت بكل الاتفاقات التي أنجزتها الجامعة العربية.

ب - غياب الآلية القادرة على متابعة تنفيذ مقررات الجامعة، والافتقار الى الأجهزة القادرة على تحويل المقررات إلى خطط تنفيذية، وبالتالي ملاحقتها ومتابعتها مع من يلتزم بتنفيذها.

ت - غياب الإرادة التوحيدية الصادقة.

ث- اعتماد الدول العربية على الإيرادات الجمركية وعلى الاقتصاد الريعي عموما كمورد أساسي للموازنة، الأمر الذي يعقد الدخول في اتفاقات مشتركة.

ج- التسرع في إصدار القرارات الخاصة بالعمل العربي المشترك وغياب أطر الدراسات المعلوماتية والإحصائية.

ح- عدم اعتبار التعاون الاقتصادي والاستغلال الكلي للطاقات عنصرا أساسيا من عناصر الأمن القومي، الذي لا يزال مقتصرا على ما يملك النظام من دبابات وجنود.

خ- اختلاف النظم الاقتصادية العربية حول دور القطاع الخاص، مما يصعب صياغة رؤية مشتركة ووضع الإستراتيجية المناسبة للدور المطلوب من الدولة ومن القطاع الخاص.

د – تفضيل الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها الحكومات على الاتفاقات الجماعية في إطار الجامعة، بمعزل عن المشاركة الشعبية والديمقراطية.

ذ- اعتماد قاعدة الإجماع، علما أن العمل المشترك لا يحتاج إلى إجماع عربى، بل يمكن أن يبدأ متدرجا بعدد من الأعضاء يؤمنون بأهمية هذا العمل وضرورته. فالجماعة الأوروبية بدأت بستة أعضاء، ثم تضاعفت مع مرور الوقت.

ر – إفراط الدول العربية في التمسك بالسيادة، والناتج من محاولات بعضها التدخل في الشؤون الداخلية. كذلك يعتقد البعض أن التمسك بالسيادة هو الممر الذي يؤدي إلى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي، في الوقت الذي يتهاون هؤلاء فيه في ممارسة حق السيادة مع القوى الدولية المسيطرة بدعوى أن الأخيرة هي الطرف الذي يوفر لها الحصانة المطلوبة إزاء الآخرين[14]

ز – الافتقار إلى المهارة في التعامل مع الخلافات، فبعض النخب الحاكمة لا يملك رؤية لكيفية ممارسته لعمله، لذلك نراها تعاني أزمة الفاعلية وضعف القوى المساندة لها، ولهذا تتعمق الأزمات بمرور الزمن دون أن تجد لها حلا. إن المهارة تقتضي أحيانا التضحية ببعض الأهداف الثانوية لقاء الوصول إلى الأغراض الرئيسية والتدرج في الحصول عليها وعدم الإصرار على بلوغها جميعا دفعة واحدة [15].

في المقابل، فإن الدول العربية التي رفعت الوحدة شعارا لها، تمسكت بأسلوب وحيد هو الاندماج الفوري، ولم يكن واردا عندها التدرج والمرحلية، وقد رفضت ذلك الدول الأخرى.

ثالثا– مقارنة بين التجربتين والتحديات القائمة:

1– أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين(التكامل الأوروبي والتكامل العربي):

إن المقارنة بين التجربتين فيها من المخاطرة الشيء الكثير، نظرا للظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية الخاصة بكل منهما، ويمكن إرجاع كثير من الاختلاف بينهما إلى نمط التطور الذي ساد في المنطقتين.

ففي أوروبا حدث هذا التطور بشكل متتال ومتراكم، إذ نضجت الهوية القومية الخاصة بكل دولة أوروبية على حدى قبيل الدخول في التجربة التكاملية فيما بينهما، فضلا عن أنها أنجزت مراحل التحول من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية مع كل ما يعنيه ذلك من تبلور للمجتمع المدني وتعبيراته السياسية المتمثلة في شكل أحزاب ونقابات.

إن الإرث الثقافي للدول الأوروبية والمستند إلى مرجعية إغريقية ورومانية ومسيحية، خلق عندهم روابط قيمية هي الأساس لما يسمى بالحضارة الغربية، فضلا عن ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل بين هذه الدول والذي بلغ 35 بالمئة على مستوى التجارة الخارجية (التجارة البينية) قبل إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ثم كان للتحدي السوفيتي دوره في تحفيز الدفع نحو التكامل الأوروبي.

وعلى المستوى العربي، فإن التجربة كانت مغايرة، ذلك أن التطورات ما زالت تحدث فيه بشكل مصطنع، وقد شهد تقطعا حينا وجمودا أحيانا أخرى. فلا يزال الكثير من البلدان العربية يعيش مرحلة بناء الدولة.

كذلك، فإنها كدول لا تزال تواجه مشاكل البناء السياسي واستيعاب الثورة الصناعية، فضلا عن مواجهة التحدي الخارجي، الذي تمثل بداية بالاستعمار المباشر، ثم بالتحدي الصهيوني الذي يستنزف عمليا قسما هائلا من القدرات والثروات.

ومن الإنصاف القول إن معطيات التجربة الأوروبية كانت مساعدة للنجاح والانطلاق، في حين لم يكن الأمر كذلك على الصعيد العربي.

وعلى الرغم من هذه الفروقات بين التجربتين، فإن المحاولة العربية التكاملية سارت بشكل متواز تقريبا من الناحية القانونية والتاريخية، ونتج منها وفرة في الاتفاقيات، إلا أن عددا من العقبات والعراقيل ذات الطابع البنيوي أعاق انطلاق التجربة التكاملية العربية. وثمة خمسة محاور للمقارنة يمكنها أن تفيد التجربة التكاملية وتلقي عليها الأضواء.

أ- شكلت الهوية العربية والانتماء القومي نوعا من العبء على التجربة التكاملية أكثر مما أعطتها حوافز توحيدية، ذلك أن مسألة التكامل العربي قد تصل في غايتها النهائية إلى الدمج الذي تنتفي معه بالضرورة الكيانات السياسية المتعددة، في حين كانت مسألة الهوية الأوروبية تمثل مشروعا توحيديا لقوميات متعددة، لكل منها لغتها وسماتها، والتي وصلت إلى مرحلة من النضج بحيث لم يعد هناك خوف من اندماجها وذوبانها في كيانات أخرى.

و على العكس من ذلك، أثارت مسألة التكامل والتوحيد في الوطن العربي هواجس ومخاوف، ذلك أن الإرث التاريخي المتمثل في الوحدة العربية والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة، استمر أجيالا طويلة امتدت إلى أكثر من ألف عام، فمن منطلق فكرة "الأمة الواحدة"، أصبحت شؤون كل بلد لا تخصه وحده، وإنما تخص باقي البلدان ، وبخاصة المحيطة به، مما فتح الباب واسعا للنزاعات والخصومات، ليس فقط حول مسألة تصدير التجارب والشؤون الداخلية، بل قبلها مسائل الحدود المعقدة التي تدور حولها خلافات لا حصر لها، وفتح باب الخوف من الاستيعاب على مصراعيه[16].

ب- ربطت التجربة التكاملية العربية بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والإستراتيجية، ومرجع ذلك إلى هيمنة فكرة الوحدة الاندماجية السياسية على القوميين العرب لذلك تجسدت أولى خطوات التكامل بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والسعي لتحقيق تجارب وحدوية ثنائية خارج إطار الجامعة كما جرى في الفترة (1958-1961) بين مصر وسوريا، والتي يمكن القول إنها التجربة الوحدوية الديمقراطية الأولى والفرصة الكبرى الضائعة.

في التجربة الأوروبية، تم الفصل بين التكامل الاقتصادي والسياسي، ففي حين يخضع الأول لأجهزة مركزية مدعمة بسلطات محددة، فإن الثاني يدور في إطار المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة ومجلس وزراء الخارجية المنبثق عنه أما الموضوعات الأمنية والإستراتيجية فبقي معظمها في إطار الحلف الأطلسي، وعلى رغم أن هذا الفصل قد أعاق بروز أوروبا كقوة سياسية مالية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، فإنه أسهم في الوقت نفسه في انطلاقة التكامل الاقتصادي الأوروبي، أما في الإطار العربي، فقد كان الدمج بين هذه الأبعاد سببا في زيادة الحمولة على مؤسسات الجامعة وسببا في السلبيات، بحيث هيمنت الخلافات السياسية على التكامل الاقتصادي وأعاقت مسيرته.

ت- يمكن اعتبار الفارق في النمو الاقتصادي، ودرجة التصنيع بين الجماعة الأوروبية والمجموعة العربية، قاعدة تعكس مجموعة مختلفة من القيم الاجتماعية السلوكية المتغايرة على غير مستوى، فبينما تستند الأولى (الجماعة الأوروبية) إلى معطيات تغلب سلطان العقل الذي يعرف بالتعددية وحق الاختلاف، وحل المشاكل عن طريق التدرج، تستند الثانية إلى تغليب الحماس حيث تسود الأحكام المسبقة والتعميم في توصيف المشكلات، ويصبح الاختلاف في بعض المجالات خيانة وطنية. لذلك فإن الخلافات الأوروبية غالبا ما تجد حلا لها في إطار المؤسسات، في حين أنها عربيا تؤدي إلى المقاطعة الكاملة وتبادل الاتهامات.

كذلك، فإن هذا الفارق في النمو يعكس نفسه في مدى توافر البنية الإدارية والمؤسساتية للتعامل مع موضوع بالغ التعقيد مثل موضوع التكامل الذي يفترض توافر الكوادر اللازمة لدراسة المشروعات التكاملية [17].

ففي الوقت الذي يتوافر هذا في دول الجماعة الأوروبية، فإنه غير متوافر عربيا، بل إن ضعف مستوى التمثيل وعدم توافر الخبرة و ضعف قاعدة المعطيات الإحصائية والمعلوماتية أمور تسهم في إحباط العديد من المشروعات المشتركة، إذ لا يعود الأمر دائما إلى انعدام الرغبة أو الإرادة السياسية عند الحكومات العربية، بل إلى انعدام الخبرة في آليات العمل التكاملي.

ث – يمكن الاعتبار أن التجربة التنظيمية والمؤسساتية للجماعة الأوروبية وفرت لها عناصر النجاح، ففي الوقت الذي يوجد فيه عدد من المؤسسات تتمتع بالصفة فوق القومية فإنه لا يوجد لها نظير مماثل في هيكلية مؤسسات الجامعة العربية. فمحكمة العدل الأوروبية تتمتع بصفات فوق قومية، كذلك اكتسبت «الهيئة الأوروبية، بعضا من هذه السمات نتيجة سلوكها وإدارتها لمؤسسات الجماعة وقدرتها على اللجوء إلى المحكمة في حالة خلافها مع الدول على تفسير المعاهدات، وحصولها بالتالي على الاستقلال المالي واكتسابها للشرعية السياسية عن طريق مسؤوليتها أمام البرلمان الأوروبي، في حين يتم التأكيد داخل جامعة الدول العربية ومؤسساتها على مسألة السيادة الخاصة بالدول الأعضاء، ولا تتمتع الأمانة العامة بأية اختصاصات فوق قطرية أو مصادر تمويل خاصة، كما أنه لا توجد محكمة عدل لها الصفة فوق القطرية تفصل في المنازعات في ما بين الدول العربية، أو بين الجامعة العربية وإحدى هذه الدول.

كذلك حلت الجماعة الأوروبية مسألة التمايز بين الدول الأعضاء من حيث عدد السكان أو نصيبها في تمويل الجماعة، إذ أعطيت كل منها تمثيلا نسبيا، كما هو الأمر في البرلمان الأوروبي، يتناسب وحجم كل دولة. في المقابل، فإن جامعة الدول العربية قد اتبعت أسلوب المساواة بين الأعضاء، إذ أعطى صوت واحد لكل دولة، واتبعت قاعدة الإجماع والتزام الدولة بما توافق عليه. وقد أدى ذلك إلى تجاهل الأوزان النسبية للدول الأعضاء، الأمر الذي يعكس نفسه في سلوك هذه الدول داخل مؤسسات الجامعة [18]

ج- إذا كانت الهيئة الأوروبية تمثل السلطة التنفيذية للجماعة، والبرلمان الأوروبي يمثل السلطة التشريعية، وعلى ما في هذا التوصيف من تسرع، إلا أن هذا النظام وضع ليصل بطريقة تدرجية إلى اكتساب هذه الصفات، وعلى أية حال فإن المرجعية الفكرية الليبرالية التي تستند إلى القانون والفصل بين السلطات والرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية، تؤسس لثقافة مؤسساتية تحترم المعاهدات والقرارات الصادرة عن الجماعة، في حين تفتقر جامعة الدول العربية إلى مثل هذه المؤسسات، بل إلى التقاليد القائمة على احترام القانون والمؤسسات، كما أن بعض الأقطار لا يزال بعيدا عن التعددية السياسية، والتقاليد البرلمانية والرقابة الشعبية. لذلك لم يكن لمقررات الجامعة أي احترام أو أولوية حتى في حالة الإجماع عليها، فحدثت فجوة بين عدد من القرارات وتطلعات الشعوب العربية التي لا علاقة لها بمؤسسات جامعة الدول العربية.

ففي حين مثلت الهيئة الأوروبية الأداة المركزية والعقل المنسق لعمل الجماعة الأوروبية المتشعب والمتعدد، ووضعت في تصرفها الاختصاصات والموارد اللازمة، مما جعلها تقوم بمهمتها بقدر عال من الكفاءة، نجد في المقابل أن تجربة التكامل العربي تميزت بقدر كبير من التشتت وانعدام التنسيق وغياب المتابعة وقلة الإمكانيات.

وقد انعكس هذا على الأداء، إذ تميزت الجماعة بالتحضير الجيد للموضوعات إتباع أسلوب التدرج والإعداد، واعتماد وسيلة التعويض أساسا لاستقطاب الطرف المتضرر، بهدف دفعه إلى الالتزام بالقرارات المتخذة واعتماد التفاوض والمساومة قبل اتخاذ القرار، في حين يتخذ

الكثير من القرارات في جامعة الدول العربية دون إعداد جيد ودون توفر المعطيات والمعلومات، ولا تبذل جهود متأنية ومدروسة لاستقطاب الأعضاء لاتخاذ قرارات، وإن اتخذت بعض القرارات لا تبذل في سبيل تنفيذها الجهود المطلوبة، ولا توضع خطط تنفيذية متكاملة لها .[19]

بناءا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: **هل يمكن استفادة البلدان العربية من التجربة الأوروبية في التكامل والوحدة ؟**

لا شك في أن ظروف التجربتين والمجتمعين مختلفة كليا، لكن هذا لا يمنع على الإطلاق الاستفادة من التجربة الأوروبية الناجحة لتدعيم التجربة العربية المتعثرة ، وهذا يختلف عن الاقتباس الحرفي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات العربية، إن تقليد ومحاكاة التجربة واقتباس نظمها حرفيا وإتباع خططها وخطواتها و التزام نصوصها دون تكييفها مع البيئة العربية أمور بالغة الخطورة عدا عن أنها قد تؤدي إلى نتائج معكوسة.

إن إمكانيات الاستفادة العربية من التجربة الأوروبية واسعة وممكنة وجدية، وهي بإمكانها أن تقدم الكثير مما يغني ويعمق الاتجاه نحو التكامل والوحدة. أما أوجه التطوير والتحديات المطلوبة لإطلاق مسيرة التكامل، فيمكن تلخيصها بالأمور التالية:

أ – تطوير وتحديث ميثاق ونظام وأجهزة الجامعة العربية لجهة:

أ.1– إدخال تعديلات على قواعد التصويت والتمثيل.

أ.2 – إقرار مبدأ «علوية الميثاق» ومرجعيته على ما تعقده الدول العربية من اتفاقات دولية وإتباع مبدأ الأولوية والأفضلية للدول الأعضاء.

أ.3 – إطلاق محكمة العدل العربية التي أقرتها قمة القاهرة (عام 1996)، ويمكن لهذه المحكمة إحداث قفزة نوعية في العلاقات العربية – العربية عبر ثلاث وظائف رئيسية: تسوية المنازعات التي تعرض عليها، والإفتاء في المسائل التي تتطلب إعطاء آراء قانونية، وتفسير المعاهدات والمواثيق الدولية كلما اقتضى الأمر ذلك[20] .

ب– تثبيت دورية انعقاد مؤتمر القمة سنويا، من خلال دورة عادية للرؤساء والملوك العرب، على أن يكون المؤتمر السلطة الأعلى في جامعة الدول العربية، وبتعبير آخر، إدخال مؤسسة القمة إلى هيكل جامعة الدول العربية، وهو أمر يحقق هدفين: تطوير مؤسسة القمة نفسها من جهة، وتحسين أداء الجامعة من جهة أخرى[21]

ت– فصل العمل العربي المشترك اقتصاديا عن الميول السياسية والتوجهات الإيديولوجية.

ث– الاعتراف بالكيانات السياسية وحدودها للدول الأعضاء وتحريم التدخل في الشؤون الداخلية، والتخلي عن دعوات الضم والإلحاق، أو تصدير التجارب وتمويل الانقلابات والمعارضة المسلحة، فهذه الممارسات ولدت الشك وأدت إلى انعدام الثقة، بل هي أسست لحروب أهلية مزقت الأمة وشرذمتها[22]

ج– اعتماد مبدأ الاستفتاء الشعبي في إقرار المعاهدات و خطوات التكامل والتوحيد الكبرى حرصا على مشاركة الرأي العام العربي، وتحصينا لهذه المعاهدات والاتفاقات كي تصبح أكثر رسوخا فيما لو تغيرت الظروف السياسية.

ح- وضع إستراتيجية عليا للتكامل الاقتصادي العربي، تكفل وضع برنامج زمني وخطط مرحلية متدرجة، تنقل اتفاقية السوق العربية المشتركة من الورق إلى الواقع.

خ – العمل على إقامة بنية تحتية عربية مشتركة تتكون بشكل خاص من طرق مواصلات ووسائل اتصال وأطر تشريعية تغطي الاحتياجات الأساسية المشتركة، والبدء السريع بتخفيض القيود الجمركية، وتعزيز أطر المعلوماتية حول النشاطات والهياكل الاقتصادية للدول العربية ووضع آلية تمنع أي تضارب أو تنافس قد ينتج من العمل في حقول اقتصادية إنتاجية متماثلة.

د- رفع وتيرة الاهتمام بالبناء الديمقراطي والمشاركة الشعبية، ذلك أنه في التجربة الأوروبية تحالفت الديمقراطية مع خطوات الاتحاد وتلازمت معها، فكان النجاح نصيب التجربة.

وها هي أوروبا تتقدم نحو عصر ما بعد الأمة، في حين يقدم النموذج السوفيتي مثالا للوحدة والتكامل، قام على الضم والدمج ، وغابت عنه الديمقراطية والتعددية والمشاركة، فكان الإخفاق نصيب التجربة.[23]

وهكذا يتبين أن احتمالات نجاح تجربة الوحدة والتكامل تتزايد طرديا في ظل الأنظمة الديمقراطية، كما أنها تتناقص عكسيا في ظل الأنظمة الدكتاتورية أو الشمولية.

2- التحديات الاقتصادية العربية لمواجهة العولمة:

في ظل تطور التكتلات الاقتصادية العالمية، وتزايد التجارة العالمية، وظهور التجارة الالكترونية، فانه على الدول العربية الاهتمام بما يلي:

أ-استكمال إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، والإزالة التدريجية للقيود الجمركية المفروضة على الدول العربية، من أجل الوصول الى إتحاد جمركي عربي.

ب-تجسيد وتفعيل كل العوامل المساعدة على تحقيق السوق العربية المشتركة، من خلال تنسيق التشريعات الوطنية وتشجيع المستثمرين بتوفير المناخ المناسب للاستثمار.

ت-إقامة مركز عربي للتكنولوجيا يهتم بالأبحاث الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والرقمنة.

ث-الأخذ بنظام التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك يتطلب من البلدان العربية الالتزام بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى .

ج-الاهتمام بالقدرة التنافسية التي تعتبر من ركائز الاقتصاد الحديث لتطوير الصناعات وزيادة الإنتاج كما ونوعا.

ح- مواكبة المتغيرات العالمية في الاستثمار وأساليب الإنتاج والتسويق وفي الإدارة.

يمكن القول في الخلاصة أنه في الوقت الذي تقوم فيه التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتجري التحولات باتجاه العولمة ووحدة السوق. إن هذه التحديات الجديدة تظهر استحالة قيام مشروع تنموي للدولة المفردة في العالم الثالث، كما تظهر بوضوح أن مشاريع التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة هي حتمية لمواجهة تحديات العولمة.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتواضعة، يمكن الوصول الى مجموعة من النتائج كما يلي:

1- أن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفق عليها من طرف المهتمين بموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية مهما اختلفت الطرق والأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك.

2- رغم أهمية المقومات الاقتصادية لنجاح أي تكامل ، فإن الإرادة السياسية تلعب دورا كبيرا في نجاح واستمرار أي تكامل اقتصادي.

3- إن امتلاك الدول العربية للموارد الطبيعية، إضافة إلى السوق الواسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي، يعد حافزا للتكامل الاقتصادي العربي.

ولتحقيق هذه النتائج يجب على الدول العربية القيام بما يلي:

أ- الارتقاء بنظم الحكم لحل النزاعات.

ب- تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات.

ت- زيادة تنافسية الاقتصاديات العربية وتنويع قواعدها الإنتاجية.

ث- التخلص من التبعية الاقتصادية للخارج وتقليص المديونية.

ج- تحسين مناخ الاستثمار باتخاذ الإجراءات اللازمة.

ح-توفير حرية المبادرة للقطاع الخاص العربي وهذا بالقضاء على العوائق البيروقراطية والقانونية والسماح فعلا بحرية تنقل الأشخاص والأموال للقيام بمشاريع مشتركة تخدم المواطن العربي .

خ-العمل على تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لكي تكون نقطة انطلاق لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وكنقطة قوة عند الاندماج أو الشراكة مع التكتلات الأجنبية.

آفاق الموضوع:

يمكن اعتبار الموضوع الذي تمت معالجته في هذه الدراسة كتمهيد لدراسات لاحقة مزودة بمعلومات جديدة خاصة المتعلقة بانضمام الدول العربية ومنها الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والدخول الى فضاء إقليمي أورو-متوسطي، وهذا ما يفتح آفاقا لمواضيع يمكن تناولها مستقبلا، كتعريف وتقييم الخيارات الإستراتيجية الواجب إتباعها من المؤسسات العربية في ظل اقتصاد معولم ، الإجراءات الرامية لتطوير تنافسية المؤسسات العربية ، تطوير المقاولاتية في الدول العربية في ظل العولمة ...هذه الجوانب يمكن اعتبارها كإشكاليات لبحوث مستقبلية.

ملحق: توضيح الاصطلاحات المختصرة:

الاصطلاح	باللغة الانجليزية	باللغة الفرنسية	باللغة العربية
NAFTA	**N**orth **A**merican **F**ree **T**rade	Accord de libre-echange nord American	التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية
EFTA	The **E**uropean **F**ree **T**rade **A**ssociation	Association européenne de libre échange	الجمعية الأوروبية للتجارة الحرة
MERCOSUR	Common market of south America	Le marché commun de l'amérique du sude	السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية
ASIAN	South east asian association	Association de l'Asie du sud-Est	اتحاد (رابطة) جنوب شرق آسيا
E.C.S.C	**E**uropeqn **C**oal and **S**teel **C**ommunity	Communauté européenne du charbon et de l'acier	المجمع الأوروبي للفحم والصلب
O.E.E.C	**O**rganisation for **E**uropean **E**conomic **C**o-opération	Organisation européenne de coopération économique	المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي

الهوامش

1- يحي عبد الغني أبو الفتوح،"تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي:دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه"الإدارة العامة، السنة 42،العدد1،أفريل 2002، ص183.

2 - محمد لبيب شقير،الوحدة الاقتصادية العربية:تجاربها وتوقعاتها،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986،ص 52.

3- محمد علي عوض الحرازي،الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات،الطبعة الأولى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية 2007 ، ص 104 .

4- الافتا "منطقة التجارة الحرة الأوروبية، أنشئت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959 " E.F.T.A the **E**uropean **F**ree **T**rade **A**ssociation

5- وليد عبد الحي،معوقات العمل العربي المشترك، سلسلة الثقافة القومية، 12، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ص121-122.

6- صالح بكر الطيار،التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية ،الطبعة الأولى باريس،مركز الدراسات العربي الأوروبي 1995،ص436.

[7]-عبد المنعم سعيد،الجماعة الأوروبية:تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية،5بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1986،ص42

8- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين، المستقبل العربي، السنة 13، العدد 138، شهر أوت 1990، ص 50.

9- منعم العمار، في مستقبل النظام العربي: جامعة الدول العربية بين الهوية والاختراق، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 167 جانفي 1993 ، ص 22.

[10]- جميل طاهر، والتكامل الاقتصادي العربي: بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة 26، العدد 4، عام 1998، ص19

[11]- زياد عربية، مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة إلى خصخصتها، المستقبل العربى، السنة 19، العدد 219 ، فبراير 1997 ، ص 75-76

[12]- نزار الربيعي، أزمة التعاون الاقتصادي العربي: المشاكل والحلول، نموذج المشاريع العربية المشتركة التعاون، السنة 5، العدد 17 ، مارس 1990، ص 60-78. انظر أيضا: طاهر، المصدر نفسه، ص 19

[13]- خالد واصف الوزني، العمل العربي المشترك: نحو آليات اقتصادية لإعادة التأهيل، المستقبل العربي، السنة 21، العدد 238 ديسمبر 1998، ص 13.

14- منعم العمار، العلاقات العربية - العربية والتمسك بمفهوم السيادة، المستقبل العربي، السنة 16 العدد 177 نوفمبر 1993، ص 16.

[15]- أمين هويدي، فن إدارة الأزمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي، المستقبل العربي، السنة 16، العدد 172 ،جوان 1993، ص 22-23.

16- وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، مصدر سابق،ص38

17-وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك ،مصدر سابق،ص36

18- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة، مصدر سابق ، ص 281.

19- أحمد الرشيدي، حول الدور المتوقع لمحكمة العدل العربية في مجال تعزيز العمل العربي المشترك، المستقبل العربي، العدد 82 جوان 1995، ص 22 وما بعدها.

20- ينظر عطا محمد صالح زهرة، الخلافات العربية مداخل إلى الحل، المستقبل العربى، السنة 20، العدد 225 (نوفمبر 1997)، ص 19.

[21]-عطا محمد صالح زهرة، المصدر نفسه، ص 18

[22]- كمال شاتيلا،لماذا ينجح المشروع الوحدوي للأمم الأوروبية ويتعثر المشروع الوحدوي للأمة العربية في حلف الشرق الأوسط، بيروت، المركز الوطني للدراسات، 1994، ص 24.

[23]-عبد الغني عماد، الوحدة العربية، الوعي الملتبس والمشروع المؤجل، بيروت: المركز الوطني للدراسات، 1999، ص 108.